الولايات المتحدة تواجه أول أزمة خطيرة لها للطاقة منذ السبعينيات

11-8-2003

الغاز الطبيعي متوفر بشكل نادر وإشارة الإنذار المبكرة هو ما حدث في الشتاء الماضي عندما أدى النقص في الغاز الطبيعي إلى زيادة فواتير التدفئة المنزلية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الفواتير بالزيادة، كما أن ارتفاع الأسعار يعمل على محو الوظائف.

الغاز الطبيعي متوفر بشكل نادر، الولايات المتحدة تعاني من نقص في الطاقة، والإنتاج الأمريكي من النفط الخام في تراجع. وآخر محطة للطاقة النووية صدر الأمر بإنشائها في يوليو من عام 1973، ولا وجود لأية بدائل معقولة للوقود. وباختصار فإن الولايات المتحدة تسير نحو أول أزمة خطيرة لها منذ السبعينيات. وإشارة الإنذار المبكرة هو ما حدث في الشتاء الماضي عندما أدى النقص في الغاز الطبيعي إلى زيادة فواتير التدفئة المنزلية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الفواتير بالزيادة، كما أن ارتفاع الأسعار يعمل على محو الوظائف. وتأثيرات ذلك ستنعكس على الإقتصاد. والإمدادات المتوفرة بكثرة من النفط الخام على نطاق العالم ليست بالصفقة الرابحة أيضا.

فالأمريكيون يدفعون أسعارا مرتفعة للبنزين والمنتجات البترولية الأخرى. وستؤدي الفواتير العالية إلى ما هو أكثر من استنزاف المدخرات من التخفيضات الضريبية لهذا العام والبالغة مليارات من الدولارات. والمتسبب في كل هذا أكثر من ثلاثة عقود من سياسات الطاقة الخرقاء التي انتهجها عدد متلاحق من أعضاء الكونغرس والرؤساء. ويتعين على الأمريكيين أن يستعدوا للمزيد من السياسات الخرقاء. إذا سارت الأمور بحسب الخطة، فإن مجلس الشيوخ الأمريكي سيحذو حذو مجلس النواب في غضون الأسابيع القليلة المقبلة ويصادق على أحدث سياسة في سلسلة طويلة من السياسات القومية المتعلقة بالطاقة. ففي خطاب حالة الإتحاد الذي ألقاه في يناير، اقترح الرئيس تخصيص "2,1 مليار دولار على شكل تمويل للبحوث لكي تتمكن أمريكا من قيادة العالم في تطوير سيارات نظيفة تعمل بطاقة الهيدروجين". وبحسب ما أوضح الرئيس فإن هدفه هو: "تعزيز الاستقلالية في الطاقة بطرق ما كان للأجيال السابقة لنا أن تتخيلها". انضم الديمقراطيون إلى الجمهوريين المتحمسين في موافقتهم على الإقتراح. وقال بايرون دورغان عضو الكونغرس الديمقراطي عن نورث داكوتا، مخاطباً زملاءه: "إن مورد الهيدروجين لا ينضب. فالهيدروجين موجود في الماء. ويمكنك أن تستمد الطاقة من الرياح وتستخدم الكهرباء في عملية التحليل الكهربائي لفصل الهيدروجين عن الاوكسجين وتخزين الأول واستخدامه في السيارات. والحقيقة هي أن الهيدروجين يعتبر كلي الوجود، فهو موجود في كل مكان". هل كان هذا مثالاً نادراً على عمل الحزبين معاً في واشنطن من أجل صالح البلاد؟ إن الأمر يعتبر بعيدا عن ذلك. فهم يمارسون هذه الرقصة المتعلقة بالطاقة منذ 30 عاما. ففي عهد أزمة الطاقة الاولى في عام 1974، تقدم الرئيس ريتشارد نيكسون بـ "مشروع الإستقلالية" لإنهاء الإعتماد الأمريكي على النفط الأجنبي عبر سلسلة من البرامج الخاصة بالطاقة ومن بينها "السيارات التي تعمل بوقود الهيدروجين" والتي يمكن تطويرها "لإتاحة المجال أمام التحول عن النفط". وحدد تاريخ الإنطلاق للتقنية الجديدة بعام 1990. وكان أعضاء الكونغرس متحمسين لسيارة الهيدروجين في حينه أيضا. ولكن طاقة الهيدروجين لم تحرك ساكنا في حينه، تماما كما حدث عندما أعلن عنها قبل قرن تقريبا. ولكن تغيير أي شيء متجذر مثل عادات الأمريكيين في استخدام الطاقة يستدعي المثابرة والمتابعة، ولهذا فإن عدم التزام واشنطن بأي من خططها قد آل إلى جعل الولايات المتحدة أكثر اعتماداً من أي وقت مضى على المصادر الأجنبية.

والآن يوشك الكونغرس على أن يسن سياسة أخرى للطاقة. ثم هناك الفحم الحجري وسيخول مشروع قانون مجلس الشيوخ إنفاق 200 مليون دولار في السنة لدراسة وتطوير تقنيات خاصة "بالفحم الحجري النظيف".

ولكن هذا المبلغ يعتبر تراجعاً كبيراً عن المليارات التي أنفقت في سنوات السبعينيات والثمانينيات لتشجيع تطوير صناعة ستحول الفحم إلى نفط وغاز صناعي، مما يمكن الولايات المتحدة من خفض الواردات بصورة كبيرة. ولكن ذلك لم يتحقق أبداً. ويحتوي مشروع القانون الخاص بمجلس الشيوخ على تشكيلة من المغريات، حيث يقضي بتسليم 35 مليار دولار لإحياء صناعة الطاقة النووية الأمريكية المحتضرة مع أن الطلب الأخير لمحطة نووية كان في العام 1973. وسيعمل مشروع القانون على توزيع قرابة 10 مليارات دولار على شكل تخفيضات ضريبية وإعانات لشركات النفط والغاز والتي من شأنها أن لا تمحو الإنتاج المنخفض وإنما تؤدي بدلاً من ذلك إلى إغناء رجال النفط والمستثمرين. وفي الوقت نفسه، فإن ميزانية الرئيس المقترحة تقلل من الإنفاق على بحوث الرياح بمعدل 5,5% وعلى المباني الموفرة في الطاقة بنسبة 50% والكتلة الحيوية بمعدل 19%.

ولمزيد من الفشل أخذت الإدارة الأموال لطباعة سياستها القومية الخاصة بالطاقة لعام 2001 والواقعة في 170 صفحة من الميزانية المخصصة لأنواع الوقود المتجددة. وهذا يأتي في وقت تتجه أمريكا نحو أول أزمة كبيرة لها في مجال الطاقة منذ السبعينيات متمثلة في نقص الغاز الطبيعي، وهو المصدر غير المرئي الذي يستخدم في تدفئة المنازل وتشغيل لوازم المطبخ وتوليد الكهرباء وتصنيع الكثير من المواد الكيماوية التي يستخدمها الأمريكيون، وأدى النقص إلى حصول ارتفاع حاد في الأسعار من شأنه أن يلقي عبئا ثقيلا على كاهل الأمريكيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط. وتضاعفت فواتير تدفئة المنازل في الشتاء الماضي في بعض المناطق، ويتوقع أن ترتفع بنسبة أخرى تفوق 20% في الشتاء المقبل، وفواتير الكهرباء سترتفع أيضا لأن محطات التوليد تدار بالغاز بشكل متزايد. وفي أماكن مثل لويزيانا، حيث تشكل صناعة البتروكيماويات جزءا كبيرا من الإقتصاد المحلي، فإن النقص يتسبب في فقدان فرص العمل مع تسريح 2000 عامل على الأقل حتى الآن.

وبالنسبة للمستهلكين، فإن الجزء الثاني من هذه اللطمة هو أسعار النفط المبالغ بها، فبينما يسبح العالم في النفط الخام، إلا أنه يتم تداوله بسعر كبير هو 30 دولاراً للبرميل، وهو مستوى تمليه بالأساس السعودية بموافقة الولايات المتحدة، وهذا يترجم على شكل

أسعار متضخمة للبنزين ولزيت التدفئة المنزلية والمنتجات البترولية الأخرى. والأسوأ من ذلك هو أنه وبسبب العقود الثلاثة من تشريعات الكونغرس الخاطئة المتعلقة بالطاقة، أصبح الاميركيون اكثر عرضة من اي وقت مضى لانقطاع الامدادات الاجنبية التي من شأنها ان تجعل الاسعار فلكية وتشل الإقتصاد الأمريكي، فأكثر من 53% من الإستهلاك اليومي لأمريكا من النفط والمنتجات البترولية يأتي من مصادر أجنبية مقارنة مع 35% في عام 1973.

ويعمل المشرعون في الكونغرس على إطلاق برامج لتطوير مصادر بديلة للطاقة ولكنهم يعمدون في وقت لاحق بهدوء إلى تقليص أو إلغاء التمويل وبالتالي لا تكون هناك مصادر بديلة واقعية، وهم يسنون تشريعا يقدم حوافز لتشجيع انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في الوقت الذي يعرف السياسيون أن البرامج لن تفعل ذلك بأي طريقة مهمة وهم يشجعون المؤسسات العامة والشركات والمصانع على التحول إلى الغاز الطبيعي ثم يفشلون في تأمين امدادات كافية من هذا الوقود. ويرفض المشرعون اتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بامدادات الطاقة والإستهلاك بينما يهتمون بتلبية مطالب المساهمين في الحملات الإنتخابية والمصالح الخاصة.

والأسوأ من كل ذلك هو أنه عندما يصيغ السياسيون برنامجا ناجحا للحفاظ على مصادر الطاقة، فإنهم يتخلون عنه، ونتيجة لذلك، فانه وبعد ثلاثة عقود والعشرات من مشروعات القوانين الخاصة بالطاقة، ساعد الكونغرس في وضع الأمريكيين في وضع يكونون فيه أقرب إلى أزمة للطاقة من أي وقت مضى منذ الصدمات النفطية في السبعينيات. وفي هذه المرة، فان الولايات المتحدة قد بدأت تعاني من نقص في النفط المحلي والغاز الطبيعي الذي لا يسهل تعويضه.

وفي غضون ذلك، ظل الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي ثابتا عند 540 مليار متر مكعب في السنة، وهو نفس الإنتاج تقريبا الذي كان قبل عقد. ولكن الولايات المتحدة استهلكت 620 مليار متر مكعب، بارتفاع قدره 8% خلال تلك الفترة. ونظرا لأن الغاز الطبيعي ينقل بفاعلية أكبر عبر الأنابيب من الصهاريج، فإن الفارق يأتي في معظمه من كندا. والآن ينخفض إنتاج الكنديين ويتوقع أن تستقر الصادرات إلى الولايات المتحدة أو حتى قد تتراجع. وخلال السنوات نفسها، منع الكونغرس أعمال التنقيب بحثا عن الغاز الطبيعي في البحر لأسباب بيئية. وفي وقت سابق من سنوات السبعينيات، درس الكونغرس ومن ثم رفض مشروع بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي من القطب الشمالي، حيث توجد احتياطيات هائلة من الغاز، باتجاه الجنوب عبر كندا لخدمة الولايات المتحدة.

وكان القلق في حينه يتمحور حول احتمال أن تقوم كندا بجعل الولايات المتحدة رهينة اقتصادية بيدها، وفي الواقع إن كندا أصبحت أكبر مورد لجميع أنواع الطاقة للولايات المتحدة. وفي هذه المرة، يطالب مشروع قانون الطاقة بأن تحول إعانات دافعي الضرائب لبناء خط أنابيب أطول وأكثر تكلفة بصورة غير مبررة يتبع مسارا التفافيا.